

Distr.  
GENERAL

S/1998/1138  
2 December 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى  
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة  
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة متعلقة بالحالة في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي لجمهورية صربيا التأسيسية اليوغوسلافية (انظر المرفق). وسأغدو ممثنا لو عملتم على إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف جوفانوفيتش  
القائم بالأعمال بالنيابة

## المرفق

### مذكرة بشأن الحالة في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي، جمهورية صربيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

#### أولا

إن التعاون بين سلطات الدولة وبعثة التحقق في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا (المسماة أدناه "كوسميت") التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الإنسانية الدولية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة الصليب الأحمر الدولية، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان) هو تعاون ناجح، وتتعقد اتصالات بنّاءة ومنتظمة على جميع المستويات تكفل الأمن الكامل وحرية التنقل والوصول. وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع السلطات الدولية تنفذ على نحو يتسم بالتناسق جميع أحكام اتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بروح من التعاون والاحترام المتبادل على نحو ما تتوقعه بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد كان ذلك مهمة خاصة عهد بها إلى اللجنة الحكومية الاتحادية للتعاون مع بعثة التحقق، التي يرأسها نائب رئيس الوزراء الاتحادي نيكولا ساينوفيتش، وإلى الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية.

وقد مُنحت حتى الآن حوالي ٦٠٠ تأشيرة لممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (حوالي ١٠٠ تأشيرة لأعضاء البعثة التحضيرية وحوالي ٥٠٠ تأشيرة للمحققين). ويوجد حاليا في كوسميت أكثر من ٨٢٠ من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب: ٥٠٠ من أعضاء بعثة التحقق وحوالي ٧٠ من أعضاء البعثة التحضيرية وحوالي ٢٥٠ من أعضاء بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو.

والحالة العامة في كوسميت هي حالة مستقرة وطبيعية. وقد أنشئ في جميع أنحاء المقاطعة ١٧ مركزا للإغاثة الإنسانية وما يزيد على ١٠٠ مركز للتوزيع تعمل بنجاح. وليس هناك أناس يعيشون في العراء دون مأوى. وقد نُشرت قوات الأمن لجمهورية صربيا ووحدات الجيش اليوغوسلافي بالمستويات التي كانت عليها قبل بداية الأعمال الإرهابية، كما تمركزت في ١١٥ قرية في جميع أنحاء المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي قوات للشرطة المحلية تمثل إرادة كل مستوطنة وتركيبتها الإثنية. ولم تسجل بالمرّة في المقاطعة أي أنشطة استثنائية لقوات الأمن باستثناء الأنشطة المتصلة بحفظ القانون والنظام العامين وحماية المواطنين، وبالطبع الرد على هجمات الإرهابيين واستفزازاتهم.

وهذه التطورات الإيجابية أكدها أيضا الممثلون الأجانب في تقاريرهم عن الحالة في كوسميت (انظر التقرير الأسبوعي لبعثة المراقبين الدبلوماسيين عن الفترة من ٩ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والتقرير المؤقت لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يتضمن تقييمات أكثر موضوعية من بعض التقارير السابقة التي وضعت على أساس معلومات غير مباشرة وتضمنت ملاحظات غير مستكملة وتعبّر بدرجة كبيرة عن وجهة نظر جانب واحد.

### ثانيا

إن حكومتَي جمهورية صربيا والجمهورية اليوغوسلافية الاتحادية مصممتان على انتهاج سياسة الحل السياسي السلمي في كوسميت، على أساس المساواة بين جميع المواطنين وكل الجماعات الوطنية والعرقية، وبما يتفق مع المعايير الدولية. وقد كانت تلك هي المبادئ التي دخلت الحكومتان على هديها في حوار سياسي غير مشروط.

والإعلان المتعلق بمشروع الاتفاق المشترك المتعلق بالإطار السياسي للحكم الذاتي في كوسميت والمؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، يعكس طابعها المتعدد الثقافات والمتعدد الطوائف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقد حظي هذا الإعلان بتأييد كافة الجماعات العرقية والوطنية، بما في ذلك بعض الفئات من مواطني الأقلية الوطنية الألبانية ممن يمثلون معا ما يتراوح بين ٦٠٠ ٠٠٠ مواطن و ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن من جميع الجنسيات والجماعات في كوسميت (حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من الصرب ومن مواطني الجبل الأسود و ١٥٠ ٠٠٠ مسلم و ١٥٠ ٠٠٠ شخص من طائفة الفجر وما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص من أفراد الجماعات الوطنية الأخرى التركية والفورانية والكرواتية والمصرية وغيرها).

ومشروع الاتفاق المشترك المتعلق بالإطار السياسي للحكم الذاتي في كوسميت، الذي اعتمد من جانب الوفد الحكومي ووفود الجماعات الوطنية والعرقية في كوسميت، ينبثق من الإطار السياسي القائم على ١١ مبدأ صاغتها الحكومة الصربية (قارن مع S/1998/1955). وتتمثل الميزة الأساسية لمشروع الاتفاق في أنه يوسّع، ويكفل، المساواة بين كافة الجماعات العرقية والوطنية وجميع المواطنين في كوسميت. ويتضمن مشروع الاتفاق في الوقت نفسه أعلى مستويات المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية؛ وهو يتضمن بصفة خاصة من جديد المعايير التي وضعت في الاتفاق الإطاري لحماية الأقليات الذي وضعه المجلس الأوروبي.

والمشروع يكفل، من هذه الناحية، الهوية العرقية والثقافية واللغوية والدينية للأقليات الوطنية دون أي تمييز، فضلا عن حرية احتفاظ المرء بثقافته ولغته ودينه وتقاليده على قدم المساواة أمام القانون. والمشروع يكفل الاستقلال والحكم الذاتي المحلي والمشاركة المناسبة للجماعات العرقية والوطنية على جميع مستويات السلطات المنتخبة ديمقراطيا مع احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وهذا النهج المتوخى في مشروع الاتفاق المشترك يعتمد أساسا على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سلوبيدان ميلوسيفيتش، والممثل الخاص للولايات المتحدة، السفير ريتشارد هولبروك.

والمشروع المشترك المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ هو أيضا قابل للمناقشة مع ممثلي الأحزاب السياسية الألبانية الأخرى. بيد أن الأحزاب السياسية للألبان في كوسميت المؤيدة لتحالف كوسميت الديمقراطي لم توافق بعد، للأسف، على المشاركة في استئناف الحوار السياسي الذي يعني، في جملة أمور، ضمان حصول الألبان في كوسميت على حقوق واسعة فيما يتعلق باستقلالهم الذاتي، وهي حقوق تتوافق بشأنها آراء المجتمع الدولي بأسره.

وفي حين أن قادة أحزاب سياسية معينة لألبان كوسميت يرفضون الحوار، أو يؤجلونه، متعللين بذرائع مختلفة، فإن الإرهابيين في ما يسمى "جيش تحرير كوسوفو" يحاولون كسب الوقت لارتكاب جرائم واغتيالات جديدة واختطاف مدنيين أبرياء ومسؤولين يتولون حماية القانون والنظام العاميين. وفي الوقت نفسه، لا تزال التدابير والجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومواطنيها قائمة، بل جرى تشديدها لشل البلد وسكانه اقتصاديا واجتماعيا.

### ثالثا

ومن العقوبات التي تعرقل العملية السياسية في كوسوفو وميتوهيا الأعمال الإجرامية والسلوك الاستفزازي من جانب الإرهابيين الألبان الذين يستغلون الحالة الجديدة لشن هجمات إرهابية يومية وارتكاب الجرائم، متحدين في ذلك سلطات الدولة ونداءات المجتمع الدولي.

وفي الفترة من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، نفذ إرهابيون ألبان ٣١٠ هجمات إرهابية وعمليات استفزازية، فقتلوا تسعة أفراد من الشرطة في كمائن وأصابوا ٣٠ فردا آخرين بجروح خطيرة وخفيفة. وقد اختطف ثلاثة أفراد من الشرطة، منهم اثنان عذبا ثم قُتلا بطريقة وحشية. وشُن ٨٧ هجوما ضد مدنيين (٤٣ صربيا و ٤٢ من الألبان الأصليين، من طائفة الفجر وطائفة المنحدرين من أصل مسلم). وقد أودت تلك الهجمات بحياة ستة أشخاص (صربي واحد، وأربعة من الألبان الأصليين، ومسلم واحد)، بينما أصيب ١٤ مدنيا بجروح خطيرة أو خفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت ١٣ قرية من قرى صربيا والجبل الأسود للهجوم من أجل تخويف سكانها وطردهم من كوسميت.

وبعد مرور شهر ونصف فقط على توقيع الاتفاق المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اختطف إرهابيون أحد عشر شخصا (ستة صربيين وثلاثة ألبانيين أصليين، وشخص واحد من طائفة الفجر، ومسلم واحد)، ليصل العدد الإجمالي للأشخاص المختطفين إلى ٢٨٢ شخصا.

والوقائع المذكورة أعلاه تدل على أن المجتمعات الوطنية في كوسميت تتساوى في كونها ضحية للإرهابيين ولهاجسهم شبه النازي بإنشاء ما يدعى "ألبانيا الكبرى".

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤكد من جديد أنه من المهم للغاية أن يدين المجتمع الدولي ككل، وتدين جميع البلدان كل بلد بمفرده الهجمات الإرهابية وعمليات الاستفزاز والقتل والاختطاف إدانة واضحة وشديدة، عملاً بقرارات مجلس الأمن، مع العمل، بحزم، على قطع جميع القنوات التي لا يزال الإرهابيون يتلقون عبرها المال والسلاح والمعدات من الخارج من أجل ارتكاب جرائمهم. وإذا لم تتم إدانة هذه الجرائم إدانة شديدة، ولم تتخذ تدابير ملائمة، سيواصل الانفصاليون والإرهابيون ارتكابهم للجرائم في حق السكان الأبرياء من جميع الجنسيات، وهذا ما لن تسمح به الدولة مهما كلفها ذلك من ثمن. والهدف الذي ينشده الإرهابيون والانفصاليون ليس إيجاد حل سياسي، وهو أبعد ما يكون عن إيجاد حل ديمقراطي وفقاً للمقاييس الأوروبية، وإنما هو الإرهاب والعنف وإعادة رسم الحدود على الطريقة النازية.

#### رابعاً

وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، وقع ما يزيد على ١٧٠ حادثاً على الحدود انطلاقاً من الأراضي الألبانية. وكان من بعض هذه الحوادث قيام عدد من الإرهابيين المسلحين وأفراد العصابات في محاولة واحدة يتراوح بين بضع مئات وألف بعمليات غزو فعلية. ومنذ أن بدأ تنفيذ الاتفاق المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بلغ عدد الهجمات التي جرى شنها ضد جيش يوغوسلافيا انطلاقاً من أراضي جمهورية ألبانيا ٢١ هجوماً. وخلال تلك الفترة، بلغ عدد الهجمات المسلحة التي شُنت انطلاقاً من أراضي جمهورية ألبانيا ضد وحدات حرس الحدود التابعة للجيش اليوغوسلافي ١٨ هجوماً؛ ووقعت ١٢ محاولة لارتكاب انتهاكات خطيرة لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها؛ كما أن الجيش اليوغوسلافي أحبط ٢٢٣ محاولة عبور غير قانوني إلى أراضي دولة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي تلك الهجمات قُتل جنديان من الجيش اليوغوسلافي وجرح تسعة آخرون.

وما يثير القلق هو أن العمليات المسلحة التي تَنْفُذُ انطلاقاً من الأراضي الألبانية قد أصبحت في الأيام القليلة الماضية أشد خطورة وأكثر تكراراً. وهذه العمليات تتزامن مع الجهود المتزايدة المبذولة من أجل تثبيت العملية السياسية. ويشهد ذلك على أن ما يسعى إليه أولئك الذين يخلقون الحوادث ويرتبون لها هو صرف الأنظار وخلق التوتر وتغيير مجرى الحوار والتسوية السلمية في كوسميت. وهذا يؤكد وقوع حوادث خطيرة على الحدود أثّرت من الأراضي الألبانية يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في منطقة مركزي الحدود في غوروزوب وليكن، عندما حاولت مجموعات من الإرهابيين تحمل أسلحة ومعدات العبور بصورة غير قانونية إلى أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقامت بإطلاق النار على أفراد حرس الحدود اليوغوسلافيين وهددت حياتهم.

وهذا السلوك الذي تنهجه ألبانيا يمثل انتهاكا صارخا لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق باريس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعدم قيام الممثلين الألبانيين بإجراء تحقيقات في مواقع تلك الحوادث يشكل، ضمنيا، انتهاكا لآلية التحقق من حوادث الحدود وتهربا من تحمل المسؤولية. وذلك كله يشكل جزءا من سياسة المساعدة والدعم المنتظمين للإرهاب ولأنشطة العصابات في كوسوفو وميتوهيا، كما أنه يُضعف بصورة خطيرة الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية سلمية وتحقيق الاستقرار الدائم.

وانتشار الفوضى في ألبانيا وتحولها إلى مركز لجميع المنظمات الإرهابية الدولية وغيرها من المنظمات الإجرامية في العالم، بما فيها منظمات المجاهدين، وكارتيلات المخدرات وغيرها، لا يمكن أن يقللا من المسؤولية القانونية الدولية لذلك البلد عن تهديده بصورة منتظمة لسيادة أي بلد مجاور وسلامة أراضيها. ومما يزيد الأمر سوءا أن الممثلين الرسميين لذلك البلد لا يمتنعون فحسب عن إدانة الإرهاب والانفصال بل إنهم، من خلال البيانات التي يدلون بها وغيرها، يَغذون فكرة "ألبانيا الكبرى"، التي ليس لها معنى، على حساب أراضي البلدان المجاورة.

وذلك يدل بوضوح على أن ألبانيا قد أصبحت، بدورها السلبي والحالة السائدة فيها وسلوك قادتها، مصدر خطر حقيقي يهدد السلم والأمن في المنطقة.

#### خامسا

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعترف بجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها وإبرامها والتوقيع عليها كجزء من الاتفاق المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتنفذ تلك الاتفاقات بنيتة حسنة. وأية ترتيبات أخرى تتخذها أطراف ثالثة وتؤثر على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلى أجزاء من أراضيها ومصالحها الوطنية والقومية تُعد منافية لذلك الاتفاق ولا يجوز اعتبار أنها تنطوي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على أية التزامات لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلطاتها. وبموجب ذلك الاتفاق تحمّلت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المسؤولية الوحيدة عن ضمان سلامة المحققين، وهي قادرة على الوفاء بهذا الالتزام ومستعدة لذلك.

والاتفاق المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الفقرة ١ من الجزء الثاني) يرتئي أن تقدم بعثة التحقق التابعة للمنظمة تقاريرها إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولذلك فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتوقع أن ينفذ ذلك الاتفاق في الممارسة الفعلية على نحو يتسم بالاتساق.

وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدين الاتصالات التي أقامها ممثلو بلدان عديدة وبعض المنظمات بالإرهابيين والقتلة والمختطفين وغيرهم من المجرمين ممن يُسمون أنفسهم "جيش تحرير

كوسوفو". فهذه الاتصالات هي جزء من سياسة الكيل بمكيالين التي ترمي إلى دعم تلك المنظمة الإرهابية وإضفاء الطابع القانوني عليها تدريجياً، مما يُعد مخالفاً للمبادئ والمقاييس الأساسية للممارسة الدولية ويشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن التي تُدين أعمال الإرهاب التي يقوم بها الانفصاليون الألبان. وهذه الأعمال تضعف احتمالات تحقيق عملية سياسية حقيقية وإيجاد حل سلمي للمشكلة. ومما يثير القلق بوجه خاص أن ممثلي تلك البلدان بالذات، وهم يعرفون حق المعرفة الطابع الإرهابي الإجرامي لما يدعى "جيش تحرير كوسوفو"، وعلاقاته المباشرة بالإرهاب الدولي والتطرف الإسلامي وما فيا المخدرات، وبالجريمة المنظمة بصورة عامة، يحافظون على اتصالاتهم بتلك الجهة ويلزمون أطرافاً أخرى بأن تفعل ذلك.

وهذا السلوك يشكّل خطراً على العملية السياسية في كوسميت، ويؤثر على الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي بوجه عام وقد ينعكس سلباً من ممارسونه.

#### سادساً

إن حكومتى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا ملتزمتان التزاماً ثابتاً بإيجاد حل سياسي وسلمي في كوسميت. ولن يتم التوصل إلى النص النهائي للاتفاق إلا عن طريق الحوار بين وفود الدول وممثليها بمشاركة ممثلي جميع المجتمعات الوطنية والعرقية على قدم المساواة. ولا ينبغي أن يكون ذلك نتيجة لفرض مواقف أو إصدار أحكام مُسبقة أو بسط للنفوذ. واحترام الإطار السياسي الوارد في المبادئ الأحد عشر المذكورة آنفاً، والمقاييس الدولية، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واحترام مبادئ المساواة بين المواطنين وجميع المجتمعات القومية والعرقية، فوق ذلك كله، يشكّل شرطاً مسبقاً رئيسياً لإيجاد حل سلمي ودائم في إقليم كوسوفو وميتوهيا الصربي.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الاتفاق المشترك المتعلق بالإطار السياسي للحكم الذاتي في كوسميت قد عُرِضَ أيضاً على شبكة "إنترنت" ([www.mfa.yu](http://www.mfa.yu))، مع توجيه نداء إلى جميع الأطراف المعنية لتقديم تعليقاتها أو الإشارة إلى وجود أية تناقضات محتملة فيما يتعلق بالمبادئ الأولية والأطر والمقاييس الدولية.

— — — — —